



نشأت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٩ ابريل الثاني / ١٤٢٨ هـ الموافق
٢٠٠٧ / ٤ / ٢٦ برئاسة القاضي السيد منحت محمود وعضوية كل من السادة
القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم أحمد
بالبان و محمد صائب النفشيندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس
تورنيس وحسين أبو القمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

التميز - المدعي - حسين محمود عباس التميمي

التميز عليه - الامين العام لمجلس الوزراء / اضافة لوظيفته

ادعى المدعي - التميز - لدى محكمة القضاء الاتاري بالدعوى المرفقة ١٥٠
/قضاء اداري / ٢٠٠٦ بأنه كان يعمل مساعداً لفريق المهمة الخاصة لتعويض
المضطربين من تنظيم المذابح بموجب الامر الديواني المرقم ٥٠٧٠ في ٤ / ١٢ /
٢٠٠٤ وبعد مبايئته مهام عمله بتاريخ ١٢ / ٧ / ٢٠٠٤ لم يحدد راتبه ولا درجته
الوظيفية على اعتباره انه سيملح مكافأة عن عمله وبعد القضاء اكثر من سنة في
العمل اعلمه مجلس الوزراء بموجب كتابه م / ج / ٦٢ / ٢٨٢٦ في ١٢ / ٦ / ٢٠٠٥
بتصفية أعمال الفريق . وعند مطالبته المجلس برواتبه على اساس راتب مدير عام
صدر من دائرة المدعي عليه / اضافة لوظيفته الامر المرقم ٥٨٠ في ١٢ / ٦ / ٢٠٠٦
المستظمن صرف راتب قدره (٧٥٠ . ٠٠٠) سبعمائة وخمسون الف دينار اعتباراً من
تاريخ العبارة اعلاه ولنفاية ٢٠٠٥ / ١٢ / ٣١ وحيث ان هذا المبلغ لا يتناسب مع



المهمة المكلف بها فقد اعترض المدعي على القرار المذكور ولم يتم الاجابة على اعتراضه بنتيجة المرافعة الحضورية العلنية تبين أن المدعي قد عمل في فريق المهمة الخاصة لتعويض المتضررين من النظام السابق وبعد انتهاء مهمة الفريق تم تقدير راتبه بالامر الاداري المرقم ٥٨٠ في ٢٠٠٦/٦/١٢ وقد تظلم من القرار المذكور بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٤ ورغم انتهاء مدة ثلاثين يوماً لم يتم الرد على التظلم فأقام الدعوى امام هذه المحكمة بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١١ وحيث ان طعن المدعي خارج المدة المقررة قانوناً فقد اصدرت محكمة القضاء الاداري حكماً حضورياً يقضي برد دعوى المدعي وتحميله الرسوم والاعباب ولعدم قناعة المدعي (المميز) بالقرار المذكور طلب نقضه للأسباب التي اوردها بلائحته التمييزية المقدمة الى المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٢ .

القرار


لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه . وذلك لان المدعي (المميز) كان قد تظلم من الامر المطعون فيه بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٤ ، ولم يرد المدعى عليه على التظلم خلال مدة الثلاثين يوماً كما تقتضي بذلك الفقرة (و) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل فيعتبر التظلم مرفوضاً حكماً . وقد اقام المدعي الدعوى ودفع الرسم عنها بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١١ أي بعد انقضاء مدة الستين يوماً المنصوص عليها في الفقرة (ز) من البند (ثانياً) من المادة المشار اليها اما الاعتراضات التمييزية فهي اعتراضات لا اساس لها من القانون والتي تركزت على ان المحكمة كان عليها ان لا تلتفت السى المدد المحددة




لاقامة الدعوى بداعي ان المحاكم في العراق شبه معطله وصعوبة الوصول لبناية
مجلس الوزراء ، وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية
وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٩ / ربيع الثاني / ١٤٢٨
المصادف ٢٦ / ٤ / ٢٠٠٧


الرئيس
مدحت المحمود


العضو
فاروق محمد السامي

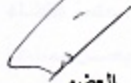

العضو
جعفر ناصر حسن


العضو
اكرم طه محمد



العضو
اكرم احمد باهان


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو التمن


القلم
علي عدنان